الأمم المتحدة

A/62/PV.114

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١١٤**

الاثنين، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هانسون (آيسلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

اجتماع بشأن أزمة الغذاء والطاقة العالمية

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

السيد بيباروه – إبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بعقد هذه المناقشة الهامة حول أزمة الغذاء والطاقة العالمية. إن الأزمة تثير أحداثا جد مزعجة في العديد من البلدان ويمكن أن توجه ضربة قاضية إلى الاقتصادات الهشة أصلا وإلى التماسك الاجتماعي في البلدان الفقيرة.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل إثيوبيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، لكنني أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن أزمة الغذاء العالمية أزمة معقدة بصورة خاصة: فهي تختلف اختلافا كبيرا عن الأزمات السابقة. أدت إليها مجموعة عدد من العوامل، من بينها تغير المناخ ومسألة الوقود الأحيائي والحمائية والإعانات الزراعية والضغط السكاني والارتفاع الطارئ في أسعار النفط وأزمة الطاقة، بينما تمثل مشكلة في حد ذاتها، فهي أيضا عامل حاسم في الأزمة الغذائية. ولذلك، يتحتم اعتماد نهج شامل يتضمن جميع هذه المسائل المتداخلة. ولا يوجد مكان أفضل من هذه المنظمة العالمية للنظر في إيجاد حلول متسقة تستند إلى توافق في الآراء.

ولذلك، نتوجه بالشكر للأمين العام وفريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية على تقديمه للدول الأعضاء وثيقة عمل هامة تعبر عن توافق الآراء فيما بين المنظمات والمؤسسات الدولية بشأن أفضل السبل لمكافحة الأزمة الغذائية. ونرى إن إطار العمل الشامل يأخذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بعين الاعتبار جميع الجوانب المتعددة الأبعاد لهذه الأزمة الخطيرة، حتى ولو كانت هناك حاجة إلى المزيد من الوقت لدراسته. ويهدف إطار العمل الشامل إلى توفير الوسائل للمجتمع الدولي لمواجهة التحدي الثلاثي لمكافحة تغير المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة أزمة الغذاء والطاقة العالمية، بينما يعالج في الوقت نفسه الحاجة إلى التنفيذ المرن وفقا للظروف والمتطلبات الخاصة لكل بلد. ولذا، يعرب وفدي عن تأييده للنظر في الفرص التي يتيحها إطار العمل الشامل، بهدف تحقيق هدف التنمية الإنمائية الريفية المتكاملة.

ونرحب كذلك بظهور مبادرات تكميلية أخرى على مستوى العالم تهدف بصورة خاصة إلى القضاء على الفقر والجوع عالمياً. وتشمل هذه المبادرات: خطة العمل الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعطي الأولوية لمعالجة التحديات التي تواجه أفريقيا، بما فيها التنمية الزراعية، والشراكة الجديدة فيما بين التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، الذي أنشئ في ٤ حزيران/يونيه في المؤتمر الأخير لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي المعقود في روما؛ والإعلان الختامي الذي تم اعتماده بتوافق الآراء في ذلك المؤتمر في ٥ حزيران/يونيه، والذي يحث المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان مجموعة الثمانية، على مساعدة البلدان الفقيرة في مواجهة صدمة ارتفاع أسعار الأغذية؛ ومبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن أسعار الأغذية الباهظة، التي نود أن نراها وقد شملت جميع البلدان التي تهددها الأزمة الغذائية؛ والنداء الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة من أجل توفير ٣٠ بليون دولار سنويا لمكافحة الأزمات الغذائية.

وفي حين نعتبر أن المساعدة الغذائية ليست كافية لحل مشكلة الجوع العالمي المعقدة، تحبذ الكونغو زيادة ميزانيات المنظمات مثل برنامج الأغذية العالمي، وذلك لمساعدتها في مواجهة الزيادة في أسعار الأغذية. ونحبذ كذلك تطبيق تدابير التخفيف من الأزمة التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما فيها زيادة القروض الزراعية لأفريقيا وتقديم مساعدة مالية طارئة لأشد البلدان تضرراً، في جملة تدابير.

ونرحب باستعداد بعض البلدان لزيادة معوناتها الغذائية الطارئة. وتشمل هذه البلدان الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠ مليون دولار من صندوق استئماني خاص لتعزيز قدرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومثال آخر هو المملكة العربية السعودية، التي مكنت المساعدة التي قدمتها بقيمة ٥٠٠ مليون دولار برنامج الأغذية العالمي من تحقيق هدفه في الحصول على ٧٥٥ مليون دولار، في إطار النداء الذي وجهه بشأن الأزمة الغذائية الطارئة.

وبالمثل، نحيط علما بالتزام اليابان بمضاعفة المساعدة المقدمة لأفريقيا بين الآن وعام ٢٠١٢، وذلك في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، المعقود في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في يوكوهاما، فضلا عن التزام فرنسا والاتحاد الأوروبي.

وفي أفريقيا، نرحب بإنشاء آلية تمويل داخل مصرف التنمية الأفريقي، في اجتماعه المعقود في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، بقصد تيسير سبل حصول الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الأسمدة.

وفيما يتعلق بأنواع الوقود الحيوي، ينبغي أن لا تنظم المناقشة على أساس التعارض المنهجي بين محاصيل الكفاف

وهذا المصدر من مصادر الطاقة تحديدا، بل على أساس البحث عن توازن عادل بين الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وقد تعهد الكونغو بتطبيق استراتيجية وطنية لحفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية استنادا إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

وتحتفظ الحكومة الكونغولية بالحق في ضمان أن يخضع أثر السياسات الوطنية وجميع الاتفاقات الناشئة عن جولات التفاوض الحالية قدر الإمكان للمتابعة حتى لا تنفذ على نحو يضر بأشد الفئات السكانية فقرا وبالمصالح الوطنية طويلة الأجل.

وفي الختام، يعرب الكونغو عن اقتناعه الراسخ بأن أزمة الغذاء الحالية ليست شيئا لا بد لنا من الاستسلام له، بل أنها تتيح لنا فرصة لإعادة الزراعة إلى مكانتها ذات الأولوية، خاصة في البلدان النامية.

وينبغي للأمم المتحدة في محاولتها مشاركة الدول في تنفيذ هذا الهدف ذي الأولوية أن تضمن، في جملة أمور، التعزيز المستصوب للتنسيق على نطاق المنظومة لكي تكون لها القدرة حقا على المطالبة باحترام الالتزامات المقطوعة وتحقيق الكفاءة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والاتساق في تنفيذ إطار العمل الشامل.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على عقده هذه الجلسة البالغة الأهمية. واسمحوا لي أيضا بتهنئة الأمين العام على التقرير الذي قدمته فرقة العمل الرفيعة المستوى وعلى جهوده الدؤوبة لإنهاء هذه الأزمة.

وتعرب الرأس الأخضر عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإثيوبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وواضح أنه لا مجال للشك في الارتباط بين أزمة الغذاء العالمي وأزمة الطاقة. وأسباب هاتين الأزمتين كثيرة، بعضها طبيعي وبعضها من صنع الإنسان، ولكن ما يبدو اليوم جليا بلا جدال هو أن عواقب الأزمتين تقع على عاتق أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا، فهم يجدون ثلثي دخلهم ينفق على الغذاء ولا يخصص أي شيء، أو تقريبا أي شيء، للرعاية الصحية أو التعليم أو غير ذلك من نفقات الأسرة المعيشية. وتشير بعض التقديرات الأخيرة إلى أن ما يزيد على ٨٠٠ مليون شخص يتعرضون حاليا لخطر معاناة الجوع، كما تشير في الأشهر الأخيرة إلى أن ١٠٠ مليون شخص إضافي سوف ينضمون إلى صفوف الذين تنطبق عليهم معايير الفقر المدقع.

وبسبب آثار تغير المناخ، والجفاف، والتصحر، والسيول، وإزالة الغابات، وتزايد استخدام الأرض الزراعية لصناعة أنواع الوقود الحيوي، وتزايد ندرة الموارد المائية، ناهيك عن مضاربات الأسواق، وارتفاع تكاليف النفط والأسمدة، فضلا عن السياسات الخاطئة التي يجري تعزيزها على نطاق الكوكب، لم يعد من الممكن أن تواكب إمدادات الأغذية العالمية الزيادة في عدد سكان العالم، الذي سيبلغ ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠.

ومن المهم أن ندرك أن التزامن بين أزمة الغذاء وأزمة الطاقة في العالم مع تغير المناخ يشكل تحديا عالميا وتهديدا محتملا للسلام والأمن. وقد تعلمنا من الاضطرابات التي تفجرت في بلدان مختلفة أن الأشخاص الذين يعيشون بالفعل في ظل أوضاع تتسم بالضعف المفرط، يختنقون ويمكن أن يرتكبوا أعمالا يائسة ولا ضابط لها من شأنها أن تؤدي لتفاقم الأزمة الحالية وتتخذ أبعادا لا يسعنا التنبؤ بها. ومن ثم فالأمر يقتضي حلولا عالمية لمواجهة شواغل جميع الدول وشعوبها بالشكل الملائم.

وهكذا لا يبدو أن الحلول الدائمة التي تقوم على الإجراءات الدفاعية هي الحلول الفعلية المطلوبة. فأزمة الغذاء الآن تمثل مشكلة إنسانية وتمس المصالح العامة للجميع، ومن ثم تتطلب العمل الحاسم أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في مجال التمويل على أساس من الشراكة والتضامن.

ونعرب عن تقديرنا الشديد لإطار العمل الشامل الذي عرضته فرقة العمل الرفيعة المستوى، وينبغي اعتماده كوثيقة استراتيجية مشتركة ومنسقة. كما نعرب عن تقديرنا العميق لتفسيرات الإطار التي استمعنا إليها في أثناء هذه المناقشة، ونرجو أن يؤخذ ما يوجه من النقد والملاحظات بعين الاعتبار من أجل مصلحة العمل المشترك.

ومن الأمور البالغة الأهمية تعزيز الإرادة السياسية لضمان تنفيذ الإجراءات الموصى بها في إطار العمل الشامل من جانب الجميع وعلى جميع المستويات، الوطني والإقليمي والدولي، بأسرع ما يمكن، مع مراعاة المواصفات الخاصة بكل بلد. ورغم مجازفتي بتكرار ما قلت، نرى أن الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به والاعتماد عليه ضروري إذا أريد لهذه الإجراءات أن تنجح في وضع نهاية لهذه الأزمة.

إن أزمة الغذاء العالمي يمكن، كما قال من سبقني من المتكلمين، أن تتيح فرصة كبيرة لإجراء تغييرات شاملة في النظام العالمي الراهن، من شأنها أن تضمن الاستثمار المباشر في القطاع الزراعي بالبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، والتصدي بذلك لأحد أسباب الفقر في العالم. وبالمثل، ينبغي أن يتمتع المزارعون المحليون بالقدرة على الحصول على الدعم لتحقيق اكتفائهم الذاتي وأيضا للسماح لهم بالتخلص من نماذج التنمية الغذائية غير المستدامة التي عفا عليها الدهر.

ويتناقص احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يوميا في كثير من البلدان النامية. وتُبرز أزمة الغذاء والطاقة العالمية ضرورة الأخذ بنهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة. ففي عالمنا المترابط، لا يمكن إحراز أي تقدم في الحد من أثر تغير المناخ بدون تحقيق تقدم فعلي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ولا شك أن من الأمور ذات الأهمية العاجلة تحقيق زيادة كبيرة في كمية المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها للوفاء بنسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي؛ وتقديم مساعدة إضافية للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك تقديم مساعدة مالية للبلدان النامية والمعرضة للخطر؛ ونقل التكنولوجيا، بما فيها التكنولوجيات النظيفة؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية.

غير أن التبادل التجاري المنصف، والنجاح في إنجاز جولة الدوحة، وإلغاء ديون البلدان النامية غير المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وإصلاح الهيكل المالي العالمي كلها عناصر متكاملة وضرورية ينبغي أخذها بعين الاعتبار ضمن الإطار المذكور. والشيء المؤكد هو أن من الضروري اتخاذ إجراء حاسم على الأجل القصير والمتوسط والطويل، من أجل المحافظة على الأمن البشري.

ويعتمد بلدي، الرأس الأخضر، اعتمادا كبيرا على استيراد النفط والسلع الاستهلاكية، بما فيها عدد كبير من السلع الغذائية. ولا يمثل الإنتاج المحلي سوى ٢٠ في المائة من احتياجات البلد نظرا لتكويننا الجغرافي ولآثار المناخ الذي يزداد تغيرا بشكل لا يمكن التنبؤ به. والأرخبيل الذي نحن أيضا جزء منه معرض لخطر الصدمات الخارجية، ومن ثم فإن تداعيات الزيادة في أسعار الأغذية والنفط تهدد بالخطر اقتصادنا الهش بالفعل ويمكن أن تؤثر على استقرارنا السياسي.

وللتقليل من أثر تزايد أسعار السلع الزراعية الرئيسية والنفط في الأسواق الدولية إلى أقصى حد على السكان في بلدنا، تتخذ حكومة الرأس الأخضر بعض تدابير تعويضية بالرغم مما لها من تأثير على الميزانية. إن تنمية البلد مهددة

حاليا، وبسبب تأثير تغير المناخ يتعرض شعبنا لأخطار أكيدة ومتزايدة. وحالة الضعف التي نعاني منها حاليا تهيمن على مؤشرات التقدم عندنا، وكوننا ننتمي الآن إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل لا يمنحنا سوى القليل من العزاء. ولذلك، فإننا ندعم الاقتراح المشترك لمصر وشيلي وإندونيسيا الذي طلبت من خلاله أن يركز الموضوع الرئيسي للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة على الأمن الغذائي والتنمية.

وما من شك في أن البشر لا يريدون مواصلة العيش في عالم تعاني الأغلبية الساحقة فيه بشكل متزايد من كل علة وتضطر إلى دفع ثمن باهظ لمجرد كونها جزءا من البشرية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنها ليست إلا مسألة وقت حتى تدرك كل الشعوب أن البشرية يمكنها العيش معا وتحقيق الحياة الكريمة في ظل التقدم والسلام والوئام في حضن أمنا الطبيعة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على وجوده معنا وعلى الرسالة التي وجهها يوم الجمعة الماضي.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به وزير خارجية هندوراس بالنيابة عن نظام أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل، والبيان الذي أدلى به نائب الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتزيد من تعقيد أزمة الغذاء والطاقة حاليا ظواهر عالمية سلبية أخرى تشكل تحديا عالميا لم يسبق له مثيل للبشرية. وهذا التحدي يجعل لزاما علينا أن نرسم ونتخذ خطوات مبتكرة ومتسمة بطابع التضامن. وأزمة الغذاء التي جمعتنا معا اليوم تختلف في طبيعتها إلى حد كبير عن الأزمات السابقة، لأن أي ظاهرة سابقة عُرفت بوصفها نقصا في المواد الغذائية في رقعة محدودة جغرافيا، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يشير الخبراء إلى أزمة غذاء عالمية.

كما أن الأزمة فريدة لأن نقص المواد الغذائية في الأزمات السابقة لم يكن على هذا المستوى من الحدة ولم تكن مظاهرها عالمية كما هي الآن. وقد وصل احتياطي الغذاء حاليا إلى أدنى حد شهده على مدى عقود كثيرة، بينما بلغ ارتفاع أسعار المواد الغذائية حدا شعرت به أصغر القرى وأقصاها على وجه الأرض. وهناك سمة جديدة أخرى لأزمة الغذاء الحالية وهي أن المحاصيل الوفيرة في كل أنحاء العالم رافقتها لأول مرة ندرة خطيرة في المواد الغذائية. وبصرف النظر عن الوفرة تلك، أدى تعافي مئات الملايين من بني البشر من الفقر خلال السنوات الأخيرة على نحو يثلج الصدر إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما أسهم في النقص الحالي.

ولذلك، فإن الوسائل المحدودة للتصدي لهذا التحدي الذي لم يسبق له مثيل يتعين أن تكون جديدة أيضا. ولم يعد كافيا، الاعتماد على توسيع الأراضي الزراعية إلا بشكل محدود. فالأراضي الصالحة للزراعة كادت تستنفد إلى أقصى حد لها، ولذا يجب أن نعتمد على زيادات إضافية في الإنتاجية، وعلى رفع قيمة العمل الزراعي والتضامن بوصفه جزءا لا يتجزأ من الأسلحة الجديدة للتغلب على المعضلة الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

وأخيرا، لم يسبق لنقص المواد الغذائية في الماضي أن كان له هذا التأثير على غذاء البشر. كما أن نقص المواد الغذائية وأهميته بالنسبة لعلف الماشية سيكون له تأثير لا ينكر وإن لم يتحدد بشكل واضح حتى الآن على إنتاج البروتين الحيواني للاستهلاك البشري.

وبطبيعة الحال، ستكون أقل البلدان نموا في مقدمة المتضررين بنقص المواد الغذائية وأزمة الغذاء، إضافة إلى أن

تلك البلدان تعاني الأمرين من أزمة الطاقة العالمية الناجمة عن زيادة الطلب ومضاربات سوق النفط، في جملة أسباب أخرى.

وينتج عن أزمة الطاقة تأثير مزدوج على أزمة الغذاء. فمن ناحية، يؤثر ارتفاع تكلفة النقل على أسعار المواد الغذائية. ومن ناحية ثانية، يؤثر إنتاج الوقود الأحيائي على أسعار المواد الغذائية. وقد تأكد ذلك في الدراسة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصدرت قبل خمسة أيام فحسب. كما أن الدراسة تؤكد على أن سياسات دعم إنتاج الوقود الأحيائي عالية التكلفة، وليس لها أثر يذكر على الحد من انبعاث غازات الدفيئة ولا تساهم في أمن الطاقة في البلدان المنتجة إلا بشكل محدود.

إن الأوقات الحالية شديدة الصعوبة بشكل خاص. وحجم وطبيعة الأزمات الحالية والمستقبلية يحذرنا من أنه لا توجد حلول سهلة وسريعة. إن التضحية والحاجة إلى التفكير والدراسة، وإلى مظاهر جديدة من التضامن يجب أن تكون مرشدا للمجتمع الدولي والمنظمة في الجهود المبذولة لتأمين الرفاه للأجيال القادمة.

ولذا، تشكر كوستاريكا الأمين العام على جهوده لإنشاء وتوجيه فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وتشكر كذلك المنظمات الدولية والوكالات والصناديق التي قدمت المساعدة لبلورة إطار العمل الشامل. والأعمال الجارية للاستجابة للاحتياجات الآنية وكذلك تلك التي تستهدف تعزيز الانتعاش على الأجل الطويل تشير في كلا الحالتين إلى الاتجاه الصحيح.

ولكن كوستاريكا تود أن تدعو إلى الوفاء بالأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فقد شهد العام الماضي الانخفاض الثالث على التوالي في الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية، ولم يتجاوز نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي سوى أربعة بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وما زال ما يقدمه بعض المانحين الرئيسيين دون ٠,٢ في المائة.

وبينما تؤيد كوستاريكا التدابير التي اقترحت حتى الآن، وكذلك تلك التي ربما تعتمد خلال المفاوضات الحكومية الدولية، فإننا ننبه إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتقدم العالم نحو أهداف جديدة من الإنصاف والتضامن. وهذا هو السبيل الوحيد للتغلب على أزمات وتهديدات الفترة الحالية على الأمدين المتوسط والطويل.

السيد هرميدا كاستّيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نهنئ الرئيس كريم على عقد هذه الجلسة الخاصة بشأن أزمة الغذاء والطاقة. ونعرب عن دعمنا للأمين العام على جهوده لتحديد أسباب الأزمة والحلول المقترحة لها.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل بربادوس بالنيابة عن نظام أمريكا الوسطى من أجل التكامل.

وسيقتصر بياني على التذكير ببضع نقاط رئيسية جديرة بالأخذ في الحسبان عندما نسعى إلى وضع استراتيجيات وتطبيقها لحل الأزمة التي جمعتنا هنا اليوم.

وكما ورد عن حكمة في الوثيقة التي أحالها الأمين العام قبل بضعة أيام والتي نعمل على تحليلها بطريقة مفصلة اليوم، فإن أزمة الغذاء قد بلغت ذروتها في أزمة هيكلية تمثلت في نمط اقتصادي فُرض على العالم. وهذه الأزمة كان بالإمكان تبنيها منذ بداية الألفية إذ حذر بضعة قادة عالميين من مغبة إنتاج الوقود الأحيائي بهذه الطريقة وبإبقاء هذه الأهداف في الحسبان.

وإذا ما أُريد لهذا الإطار الشامل من العمل أن يهدف إلى تقليص الفجوات القائمة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية علينا العمل على أساس يجعل هذه المساعدة الإنسانية من مسؤولية الذين فرضوا النمط الاقتصادي الذي أخذ يتداعى الآن بل حتى يفرض شروطا على المساعدة الإنسانية.

ونحيط علما بإنشاء إطار عمل لمعايير من أجل إنتاج الوقود الأحيائي وتشجيع الأبحاث عن الأثر الذي يرتبه الوقود الأحيائي على الأمن الغذائي. ومع ذلك فإنه بسبب عدد لا يحصى من المصالح المتضاربة يمكن لهذه المفاوضات أن تستغرق وقتا طويلا، وهو أمر لا نقدر عليه.

واستنادا إلى هذه الحقيقة فإن أهم شيء هو التشديد على أن ما من شيء أقسى من زراعة الأغذية من أجل آليات الوقود بدلا من منفعة البشر، إذ لدينا ٩٥٠ مليون نسمة في العالم يفتقرون إلى الغذاء. ونتيجة لذلك يجب أن يكون الخيار الأخير نقطة الانطلاق لأي قرار يُتخذ، مع الأخذ في الحسبان أنه سيكون من المستحيل الكلام عن التنمية وإحراز الأهداف الإنمائية للألفية إذا لم يتوفر رأس مال بشري لتحقيق تلك الأشياء.

وعلاوة على ذلك، إننا نتناول فكرة الأسباب الهيكلية اللازمة، يجب أيضا أن تكون الحلول الهيكلية في طابعها لأنه بخلاف ذلك سوف نقع في حلقة مفرغة وفي أزمة أخرى ستبرز.

وفي هذا الصدد تقترح وثيقة إطار العمل الشامل تخفيض التشوهات التجارية أو القضاء عليها، بما في ذلك التقييدات والمعونات التي تقدم للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو. وتؤكد نيكاراغوا مجددا أنه لا بد لنا من القضاء على هذه العوامل لأنه إن لم نفعل ذلك فإننا سنقدح زناد هذه الحلقة المفرغة التي تشعلها السوق الحرة. وهذا صحيح بصورة خاصة إذا أردنا أن ننفذ ذلك بوصفه استراتيجية لتعزيز البرامج القائمة للنهوض بالقطاع الزراعي بدلا من وضع برامج جديدة، وهكذا فإنه من الهام للغاية تغيير الاستراتيجيات والسياسات التي أثبتت عدم فعاليتها.

وسيكون من المستحيل عدم الالتفات إلى حقيقة أنه إذا لم نعبئ الإرادة السياسية لحل المسائل التي ذكرتها سيكون من الصعب إيجاد تلك الإرادة لتناول أحد أصعب التحديات التي تواجهها البشرية، ألا وهو تغير المناخ وآثاره المدمرة.

أما فيما يتعلق بأزمة الطاقة فعلينا أن نشدد على أن التدبير الأول يجب أن يتمثل في تغيير نمط الاستهلاك المتسم بالهدر في البلدان المصنعة.

واستجابة لاحتياجات بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برز اتحاد يرتكز على تضامن الشعوب. وهذا تجسد في اتفاق "Petro Caribe" وفي البديل البوليفاري من أجل شعوب أمريكا والذي أُنشئ بفضل سخاء جمهورية فنزويلا البوليفارية الذي يمكِّن من الحصول على النفط بأسعار تفضيلية وفي ظل أحوال تفضيلية.

فعندما تجاوز سعر برميل النفط المائة دولار فإن تسديد ٥٠ في المائة من الفاتورة في غضون ٩٠ يوما قد خفض قيمتها إلى ٤٠ في المائة. وحتى عندما تجاوز البرميل ١٥٠ دولارا أعرب الرئيس هوغو تشافيز عن موافقة جمهورية فنزويلا البوليفارية على تخفيض الدفعة إلى ٣٠ في المائة لنفس فترة التسعين يوما المسموح بها والبقية تمول على مر ٢٥ سنة بنسبة فائدة متدنية جدا ألا وهي واحد في المائة في السنة.

وهذا حقا تعبير عن التضامن وهي آلية من الإندماج الحقيقي والفعّال في التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يرتكز على مبدأ التكامل واحترام السيادة وحق تقرير المصير للشعوب. وهذه هي أسس السوق

المنصفة التي وافق على الاشتراك فيها ١٨ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية.

إن عمق الأزمة يرغمنا على الاعتراف بأن نمط الحياة الاستهلاكي لا يمكن أن يظل مستداما بعد الآن وبدلا من التفكير في كيفية إنتاج المزيد من الغذاء والوقود لهذا النظام الاستهلاكي، علينا أن نفكر في كيفية البدء بالاقتصاد والمحافظة وإنتاج هذه الموارد. ولكن علينا أيضا تطبيق هذه التغيرات العميقة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، علينا أن نطبق هذه التغيرات في كل نشاط من أنشطتنا، بما فيها الأساسية جدا منها والتي تعني أنه ليست جميع التغيرات تكنولوجية بل هي فوق كل شيء تغييرات في الحس والإدراك.

السيد الأحرف (الجماهيرية العربية الليبية): بداية أشكركم السيد الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع، ونأمل أن يساهم في تعزيز الجهود الهادفة لمعالجة أزمة الغذاء والطاقة، وأود أيضا أن أعبر عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بإسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما من شك في أن طرح هذه المسألة في الجمعية العامة يوفر فرصة التعرف على المواقف ووجهات النظر حول سُبل معالجة أزمة الغذاء، ونحن نشكر الأمين العام على وثيقة إطار العمل الشامل التي تقترح عدة أنشطة لمعالجة تحديات الأمن الغذائي، ونعتقد أن هذه الوثيقة توفر فرصة للمناقشة والتفاعل لتقريب وجهات النظر والوصول إلى تفاهم مشترك حول قاعدة الانطلاق نحو حلول دائمة وطويلة الأجل، ونعتقد في هذا الصدد أن التنمية المستدامة تظل هي الإطار الشامل للمعالجة ووضع الحلول المناسبة.

لقد بات واضحا أن كثيرا من الدول النامية، خاصة الفقيرة منها، تواجه أزمة غذائية حادة قد تهدد وضعها السياسي واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي. ومع أن ما يُقدم من معونات غذائية عاجلة يُعد تحركا إيجابيا سريعا للتخفيف من الأزمة، إلا أن الحل الجذري يكمن في تدارك خطأ السياسات الدولية خلال العقدين الماضيين والتي لم تركز بما فيه الكفاية على المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي رغم ما كان يلاحظ من زيادة في عدد السكان وبروز آثار التغيرات المناخية وانخفاض الإنتاج الزراعي ووجود دلائل على اتجاه رؤوس الأموال للمضاربة في أسواق السلع الغذائية استغلالا للموقف، ومما زاد الأمر سوء أن المعونة الدولية المقدمة للزراعة هبطت خلال السنوات الأخيرة من ٨ مليار دولار إلى ٣,٤ مليار دولار.

إن ارتفاع أسعار الطاقة لا يبدو من الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء ومع التسليم بارتفاع تكاليف النقل والمواصلات إلا أن ذلك ليس سببا مباشرا للأزمة.

علينا الآن أن نركز على النظر في المعالجة الموضوعية. وفي هذا الصدد، نعتقد أننا نتفق جميعا على أن الاستثمار في الزراعة يمثل أداة جوهرية لمكافحة الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية تقع عليها مسؤولية المساهمة في تشجيع هذا الاستثمار، خاصة في البلدان النامية، على المستوى القطري والإقليمي.

كما أن البلدان الغنية مدعوة إلى التخلي عن سياسة حماية منتجاتها الزراعية، وإتاحة المنافسة الشريفة التي تفتح المجال أمام البلدان النامية لزيادة إنتاجها الزراعي، وتمكينها أيضا من الحصول على تكنولوجيا الزراعة الحديثة ووسائل زيادة حجم ونوعية الإنتاج.

ومن المفارقات أن هذا العالم الذي أنفق في عام ٢٠٠٦ أكثر من ١ ٢٠٠ بليون دولار على الأسلحة يواجه حاليا أزمة غذائية تتطلب فقط توفير ما بين ٣٠ و ٤٠ بليون دولار سنويا، لضمان زيادة الإنتاج وإطعام

الـذي يجـدون صـعوبة في الحـصول علـى قـوتهم، وتجنيـب الأجيال القادمة خطر المجاعة والفقر.

لقد بات من الواضح حاجة المجتمع الدولي إلى وضع وتنفيذ سياسات استراتيجية تقوم على الحوار ومراعاة المصالح المشتركة. ونؤكد على أهمية تنسيق وترابط الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما يؤمِّن زيادة إنتاج الغذاء وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك، ومنها توفير التمويل والمساهمة في بناء القدرات الوطنية وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا ومستلزمات الإنتاج.

إن ليبيا من الدول المستوردة للغذاء، وللتخفيف من أزمة ارتفاع الأسعار تم إلغاء وتخفيف الرسوم المفروضة على استيراد المواد الغذائية. كما يجري على المستوى الوطني تنفيذ مشروع لزراعة ١٠٠ ٠٠٠ هكتار قمح مروي. وانطلاقا من أهمية التكامل الإقليمي، كعنصر فاعل في زيادة حجم ونوعية الإنتاج، تقوم ليبيا بالاستثمار المشترك مع العديد من الدول الأفريقية لإنتاج المحاصيل الزراعية، وتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع.

أخيرا، نؤكد على الجهود التي تبذلها فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام لوضع إطار لمعالجة الأزمة. ونتطلع إلى أن يتعامل المجتمع الدولي مع الأزمة بروح الضمير وليس بالمعايير السياسية، وأن ننطلق جميعا من حقيقة أن زيادة عدد الجائعين وتضاعف معاناتهم قد يدفع إلى أزمات اقتصادية واجتماعية تؤثر على أمن واستقرار كثير من المجتمعات والشعوب.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس على مبادرته بعقد هذه المناقشة.

من المحزن أنه في القرن الحادي والعشرين، وبالرغم من تنمية القدرات الإنتاجية التي لم يسبق لها مثيل والزيادة في إنتاجية العمل والثروة العامة وازدهار العلم والتكنولوجيا الذي لم نشهد له مثيلا من قبل، تضطر الأمم المتحدة إلى التصدي لمشكلة الغذاء العالمي وخطر الجوع. ويهدد الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء بالتحول إلى أزمة خطيرة للغاية.

ويشكل تاريخ أسعار الغذاء دليلا آخر على مدى الطريقة المسؤولة التي يجب أن نتبعها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعلى درجة الدقة التي يجب أن نحسب بها العواقب المترتبة عليها، بما في ذلك العواقب الاجتماعية. وهناك آراء متنوعة السبب وراء ما يحدث حاليا. ومن السهل جدا أن نعلل سبب وقوع الأزمة بإلقاء اللوم على زيادة الاستهلاك في البلدان النامية الرئيسية، ولا سيما البلدان النامية ذات الحجم السكاني الكبير. ولكن تلك البلدان يمكنها أن تُطعم نفسها في معظم الأحيان، وعلى ذلك فإنها ليست الأسباب الرئيسية للأزمة؛ هناك عوامل أخرى وراء تلك الأزمة.

ونرى أن دورا سيئا للغاية قد اضطلع به التحول المفاجئ، علاوة على الدعم المقدم له، تجاه إنتاج الوقود الأحيائي من المحاصيل الغذائية. ويوجد تشوه كبير في السوق الزراعية العالمية نتيجة لإعانات التصدير التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، هناك ركود في النشاط الزراعي في العديد من البلدان النامية. إن الاندفاع نحو إغناء ودعم الزُّراع المحليين يترتب عليه خراب الآخرين. ولا يسمح المذهب الواقعي لأي بلد أن يهمل التدابير الحمائية، كما أن الارتفاع في الأسعار كان قابلا للتنبؤ به.

ونرى أن استجابة المجتمع الدولي لأزمة الغذاء في العالم يجب أن تسلك مسارين: مسارا إنسانيا يقدم المساعدة اللازمة للبلدان والمناطق المتضررة بشدة من الأزمة أكثر من غيرها ومسارا طويل الأجل يقضي على أسباب الأزمة ويهيئ

الظروف اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على نطاق العالم.

وتسمح لنا التكنولوجيات الحالية بتوفير الإمدادات الغذائية الكاملة لضعف عدد السكان الذين يعيشون حاليا على كوكبنا. ومن الضروري أن نتخذ القرارات التي تجعل من الممكن استخدام هذه الفرص لصالح جميع الناس. كما نحتاج إلى اتخاذ نهج محدد متدرج لتطوير المنتجات المحورة وراثيا، التي تعمل على حل عدد من المشاكل الغذائية، ولكن البشرية لم تتوصل بعد إلى أساس مشترك بشأنها.

ويتمثل المخرج الوحيد من هذه الأزمة في اتخاذ جميع البلدان إجراءات وطنية ودولية متسقة في شكل شراكة عالمية واسعة النطاق بشأن الزراعة والغذاء، بمساعدة الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وتمثلت الخطوة الهامة في ذلك الاتجاه، في عقد مؤتمر روما المعني بالأمن الغذائي والإعلان المعتمد فيه.

وتتمثل الاستجابة الروسية لأزمة الغذاء في زيادة إنتاج الغذاء إلى أقصى حد، بما في ذلك إنتاج الحبوب، وتطوير الهياكل الأساسية الزراعية. وقد اعتادت روسيا أن تكون من أكبر موردي الحبوب في العالم، وتعتزم استعادة ذلك المركز. وبطبيعة الحال، إن لنا مصلحة في المشاركة في الجهود التعاونية الدولية كذلك، بما فيها البحوث العلمية والتحليل الاقتصادي والتدريب.

ونؤيد دعم الحملة الموجهة من أجل الانتهاء المبكر من المفاوضات المتعلقة بالتجارة الزراعية. ومن الجلي أن الوقت مناسب الآن لاسترعاء الانتباه، على نحو أوثق، نحو عقد مناقشة شاملة حول وضع سياسة زراعية دولية في المستقبل. وفي رأينا أن السبيل المناسب لهذا هو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويمكن أن يعزز ذلك دورها المحوري وفعاليتها. ومن الواضح أنه يتعين علينا، في هذا العام وفي العام القادم، أن نتناول بنشاط المسائل المتعلقة بتحقيق الاستقرار في أسواق المواد الغذائية، ومن الضروري أن ندرس عددا من الأفكار المهمة التي اقترحها شركاؤنا، بما في ذلك في مؤتمر روما المعقود في حزيران/يونيه.

وكما تعرف الجمعية جيدا، اقترح السيد ميدفيديف، رئيس روسيا، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في تموز/يوليه في طوياكو، عددا من الأفكار، بما فيها عقد اجتماع لوزراء الزراعة في بلدان مجموعة الثمانية، بالمواكبة مع توجيه دعوة إلى البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للمواد الغذائية والمنظمات الدولية الرئيسية.

والمبادرة الروسية الأخرى هي مؤتمر القمة العالمي للحبوب المزمع عقده في عام ٢٠٠٩ في موسكو، وهو منتدى وزاري رفيع المستوى وواسع النطاق يشارك فيه ممثلون عن البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب، والمنظمات الدولية، والروابط الرئيسية، والشركات المنتجة للحبوب والتجار. ويهدف ذلك المؤتمر إلى مناقشة اتخاذ التدابير الممكنة لتحقيق الاستقرار في أسعار سوق الحبوب، وزيادة الإنتاج، وتكوين الاحتياطيات، بما فيها الاحتياطيات الافتراضية، وضمان توفير الاستثمارات اللازمة في الهياكل الأساسية، وخفض المضاربات عن طريق التلاعب بالأسعار.

وفيما يتعلق بأزمة الطاقة، تتنوع على نحو كبير أسباب الطفرات في عدم الاستقرار والطلب المحموم التي نشاهدها في أسواق النفط. ولكن، بخلاف الزراعة، يضطلع عدم الاستقرار السياسي بدور رئيسي في منطقة الشرق الأوسط. كما تشكل المضاربة عاملا قويا في هذا الصدد.

ونرى أنه يجب أن تصاغ الاستجابة لأزمة الطاقة على أساس مبادئ الأمن العالمي للطاقة التي اعتمدت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في سانت بيترسبيرغ في عام ٢٠٠٦. وتتمثل فكرتها السائدة في المسؤولية المشتركة لمنتجي ومستهلكي

موارد الطاقة، ومسؤولية بلدان العبور، وإقامة علاقات من الشراكة الحقيقية بين جميع الأطراف الفاعلة في سوق الطاقة. وفي هذا الصدد، يبدو أنه قد تم عمل الكثير، ولكن الوضع الحقيقي في الأسواق لا يزال يشير إلى أنه يجب مواصلة بذل الجهود. ونحن نتكلم هنا عن إنشاء نظام استثمار مؤات، نظام يتصف بالشفافية للوصول إلى الأسواق واستخدام كامل نطاق موارد الطاقة المتجددة، وليس الطاقة الإحيائية فحسب.

وتطورات الموقف في سوق الطاقة هي التي ستحدد حل عدد من المشاكل المعقدة للغذاء وتغير المناخ. وسياسة روسيا تتسق تماماً مع التزاماتنا الدولية. ونحن نكثف فرص نقل مصادر الطاقة. وقد قررنا تحرير سوق الغاز وتخفيض العبء الضريبي على قطاع الطاقة. ونوشك على الانتهاء من إصلاحات واسعة النطاق في قطاع الطاقة الكهربائية. واتخذت قرارات بشأن مجموعة من التدابير لتعزيز كفاءة الطاقة.

وهذه الخطوات لن تعزز قطاعي الوقود والطاقة في روسيا فحسب، بل ستسهم إسهاماً كبيراً كذلك في استقرار أسواق الطاقة في العالم. ونحن مقدمون على فترة انتشار لاستخدام الطاقة النووية، حيث تضطر البلدان إلى ذلك جراء الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ونحن نحبذ الطاقة النووية تماماً، باعتبارها مصدراً بديلاً وقادراً على أن يشغل مكاناً رئيسياً في ميزان الطاقة في المستقبل القريب.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):

أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به مندوب أنتيغوا وبربودا الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشكر رئيس الجمعية العامة لمبادرته بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة حول أزمتي الغذاء والطاقة.

لقد كرر السادة المتكلمون قبلي خطورة أزمة الغذاء والطاقة، واعتبروا أن هذه الخطورة تكمن في أنها تهدد ملايين البشر حول العالم في لقمة عيشهم وسبل رزقهم، وهو أمر يمكن أن يقود إلى تهديد الأمن والاستقرار في العديد من دول العالم الأكثر تضررا بهذه الأزمة. وفيما يخص أزمة ارتفاع أسعار النفط، فإنه يجب أخذ هذه الأزمة على محمل الجد بشكل أكبر لما لها من أثر كبير على التنمية الاقتصادية في العديد الدول النامية. وفي هذا السياق، يشير وفد بلادي إلى أن ما يزيد من أزمة أسعار الطاقة هو مناخ التوتر وعدم الاستقرار الناجم عن السياسات الخارجية التي تتبعها بعض القوى الكبرى على الساحة الدولية ولا سيما في الشرق الأوسط. ويضاف إلى ذلك المضاربات على السلع النفطية التي تشهدها أسواق المال العالمية في الدول المتقدمة النمو.

إن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء تعود إلى جملة من الأسباب المترابطة فيما بينها، أذكر منها، على سبيل المثال، تراجع معدلات الاستثمار العالمي في قطاع الزراعة والبحوث الزراعية، وزيادة الطلب على الغذاء الناجم عن النمو السكاني العالمي، وتحسن القوة الشرائية لدى شعوب عدد من الدول. ومن العوامل الأخرى زيادة الاستثمار في بدائل الوقود الأحفوري المتمثلة في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل التي تكون عادة مخصصة للاستهلاك لإغراض الغذاء، ويضاف إلى هذه الأسباب، بالطبع، المضاربة على أسعار السلع الغذائية التي تحدث في أسواق المال العالمية، ولا سيما في الدول المتقدمة النمو.

ومن الناحية البيئية، نخص بالذكر تواتر حدوث الكوارث المناخية التي تتسبب في تقلص الإنتاج الزراعي، والمتمثلة في الجفاف والتصحر والصقيع وارتفاع درجات الحرارة وقلة الموارد المائية. وهذه العوامل البيئية، الناجمة أساسا عن ازدياد معدلات التلوث وعدم احترام البعض لالتزاماته بموجب اتفاقية كيوتو والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة، تعاني منها أغلب دول المنطقة العربية، بما فيها سورية.

وترى بلادي أن أي استراتيجية دولية لتحقيق الأمن الغذائي يجب أن تأخذ في الحسبان هذه العوامل مجتمعة، وتعالج جذور الأزمة ولكن في سياق يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب، قبل كل شيء، أن تتوفر لهذه الاستراتيجية إرادة سياسية حقيقية، لا سيما من قبل الدول المتقدمة النمو.

لقد استطاعت بلادي، سورية، على مدى العقود الثلاث الماضية تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. ويعود ذلك إلى إيلاء القطاع الزراعي أولوية خاصة من قبل الحكومة، بحيث أصبح هذا القطاع يشكل مكونا هاما من مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ قد حرم بلادي من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وإنتاجية، وأفقدها فرصا كبيرة للأيدي العاملة الزراعية. كما أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد عرضت أراضينا المحتلة لأضرار بيئية جسيمة بفعل قيامها بدفن النفايات النووية السامة في أراضي الجولان المحتل وهو أمر في منتهى الخطورة لفتنا عناية المجتمع الدولي إليه مرارا وتكرارا في أكثر من محفل ودعوناه إلى الضغط على إسرائيل لإيقافه وإزالة تلك النفايات النووية الضارة من أراضينا المحتلة.

لم تتح الفرصة لعواصمنا أن تدرس إطار العمل الشامل الذي أعده الفريق العامل الرفيع المستوى برئاسة الأمين العام، ذلك أنه قدم قبل يوم من عقد هذه الجلسة. وبشكل عام، يمكن القول بأن الجانب التنفيذي للإطار والذي يشمل التمويل يتطلب، أيضا، المزيد من التفاصيل إذا كنا نريد أن نضمن الموارد اللازمة لتنفيذ هذا الإطار. ويجب التأكد، في هذا السياق، بأن الموارد التي يستلزمها تنفيذ هذا الإطار يجب ألا تكون على حساب المساعدات الإنمائية الرسمية التي تعاني أصلا من تراجع معدلاتها خلال العامين المنصرمين، أو أن تكون على حساب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أنه يجب ضمان أن يحظى إطار العمل الشامل بقبول الدول الأعضاء وهذا يتحقق إذا بقي هذا الإطار حيا يقبل المراجعة والتطوير وفقا لمستجدات الأزمة وظروف الدول النامية.

وختاما، يؤكد وفد بلادي على أهمية دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صياغة الاستراتيجية الدولية لتحقيق الأمن الغذائي. وهذا يستلزم تحقيق مزيد من التفاعل بين الجمعية العامة وفريق الأمين العام الرفيع المستوى.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): بداية، أود أن أشكركم، على مبادرة عقد هذه الجلسة وعلى دعوة الأمين العام لإحاطة الجمعية العامة علماً بشأن النسخة المنقحة من إطار العمل الشامل الذي بلوره فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

صحيح، كما استنتج إطار العمل الشامل، أن أزمة الغذاء العالمية تنطوي على أخطار ماثلة ومحتملة على الأسر والحكومات والنظام العالمي فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي وأمن التغذية. وقبل الزيادة السريعة في أسعار المواد الغذائية، أشارت التقديرات إلى وجود ٨٥٤ مليون نسمة على نطاق العالم يعانون من نقص التغذية. وقد تقود الأزمة ١٠٠ مليون نسمة آخرين إلى الفقر والمجاعة.

وتشاطر كازاخستان الرأي بأن أزمة الغذاء الحالية هي نتيجة لعدد من العوامل الوثيقة الارتباط، مثل أسعار المواد الغذائية، والنمو السكاني السريع، وإنتاج الوقود الأحيائي وتغير المناخ. وبينما نجد أن أسباب الأزمة كثيرة ومتداخلة، فإن معالجتها تتطلب نهجا كليا ومتسقا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على نحو موحد ومتسق، كما أن على الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والبنوك الإنمائية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي والقطاع الخاص أن يؤدوا دورا هاما في إطار تلك الجهود المشتركة.

إننا نؤمن أن من الأهمية بمكان، في المقام الأول، كفالة صرف كل التبرعات المتعهد بها من أجل تمويل المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ. وينبغي لكل الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة والمرونة لوضع نظام تجاري جديد، يكون من شأنه تعزيز الأمن الغذائي من خلال تشجيع الإنتاج الغذائي والاستثمار في القطاع الزراعي للاقتصادات النامية. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة تكثيف الجهود لاستكمال جولة الدوحة للمحادثات التجارية.

ومن المهم أيضا كفالة العمل الفعال من جانب المؤسسات المالية الدولية والاستعراض الدقيق للبرامج التي تشجع استخدام الوقود الأحيائي بغية منع تلك البرامج من تقويض الأمن الغذائي.

ونعتقد بقوة أن هناك حاجة عاجلة لتطوير تعاون إقليمي أوثق لتعزيز الشراكة على المستويين الكلي والجزئي من أجل تخفيف الأثر السلبي للأزمة وتعزيز الأمن الغذائي.

وعلى الصعيد الدولي، هناك ضرورة أساسية لتعزيز الشراكات وتكثيف أعمال كل أصحاب المصلحة بطريقة شاملة ومنسقة ومتسقة، حيث أن الكثير من عوامل الأزمة الغذائية عالمية الطابع وتتطلب إجراءات عبر حدود البلدان والمناطق.

وكان ينبغي أن يشير إطار العمل الشامل بوضوح إلى المعونات الحكومية والممارسات المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو التي تشكل عائقا أساسيا للتنمية الزراعية في العالم النامي. كما تود كازاخستان أن تشدد على أن مسألة الحصول على التكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاج الغذائي الزراعي والإنتاجية في البلدان النامية ينبغي أن يشار إليها في إطار العمل الشامل.

وقد جرى تناول مشاكل الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في محافل مختلفة، بما في ذلك المؤتمر الرفيع المستوى لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما. ونعتقد أن العامل الرئيسي في تحقيق الأهداف التي وضعناها من أجل الخروج من الحالة السائدة هو الإرادة السياسية لزعماء كل الدول لتنفيذ التوصيات المعتمدة في مختلف المحافل في الماضي والدعم النشط من جانب المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أشكر الأمين العام على ريادته في تطوير استجابة ملموسة للأزمة الغذائية، وأن أؤكد للجمعية أن كازاخستان ستواصل جهودها لحل هذه المسالة العاجلة والمعقدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

السيدة كونتريراس (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية) (تكلمت بالانكليزية): إن مشكلة الإمدادات الغذائية غير الكافية ليست جديدة بالنسبة للبلدان النامية. فقد عانى الملايين من البشر من المجاعة على مدى عقود، والاقتصادات الزراعية كانت دائما عرضة للكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات. ولكن النقص الحاد والواسع النطاق في المواد الغذائية الذي نواجهه حاليا، ونتيجة لأسباب مختلفة، حفزنا على العمل الحازم والمتضافر.

إن العولمة والتكافل يعنيان أن البلدان جميعها، وليس البلدان النامية وحدها، ستشعر بآثار تراجع إمدادات المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه، نحن نملك المعرفة والموارد للتصدي لهذه المشكلة، وما يمنعنا من اتخاذ الخطوات اللازمة هو الإرادة السياسية أكثر من النقص في الموارد.

واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية ترحب بإطار العمل الشامل وتعتبر ضمان التغذية الكافية حقا أساسيا من حقوق الإنسان. ونؤمن بأن العمل لمكافحة الجوع ينبغي الاضطلاع به وفقا لحق كل إنسان في التحرر من الجوع. ونعتقد أن المسؤولية عن ضمان هذا الحق تقع على عاتق كل بلد. وكل دولة ملزمة بتطوير سياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر، معتمدة بذلك على مبدأ الاستدامة.

إن آثار سوء توزيع الغذاء وإنتاجه التي تؤدي إلى الجوع تمس الناس من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، متسببة في مشاكل اجتماعية وإنسانية وسياسية وبيئية، وهي بالتالي تتحول إلى تحد عالمي مستمر. وفي هذا الصدد، ينبغي لكل بلد وللمجتمع الدولي التركيز على بناء القدرة على تنفيذ الإطار القانوني للتنمية المستدامة على نحو يشمل كل القطاعات، حيث أن البلدان لا يمكنها التعامل مع الأمن الغذائي بمعزل عن القضايا الأخرى.

وفضلا عن ذلك، وفي هذا المنعطف بين قضايا الأمن الغذائي والطاقة، تبرز مسألة الوقود الأحيائي. وقد خلص العلماء إلى أن الوقود الأحيائي يمكن أن يصنع من نفايات الأخشاب والسليلوز وغيرها من الألياف غير الغذائية. إن تكريس الذرة وموارد غذائية أخرى وأراضي المحاصيل التي تزرع فيها لإنتاج الوقود الأحيائي يعرض للخطر إمدادات الغذاء الناتجة من تلك السلع الأساسية. لقد روجت بعض الحكومات وبعض الهيئات في الأمم المتحدة لمفهوم الغذاء مقابل الطاقة. وهذا المفهوم ينبغي أن يخضع لمراجعة جدية. ولذا، تعتقد اللجنة أن من المهم أن تتشاور الدول فيما بينها وأن تطور توافق آراء دولي بشأن استعمال الوقود الأحيائي والترويج له، وينبغي أن تساهم في ذلك التوافق في الآراء أساليب مثل تقييمات الأثر البيئي.

وبينما ينبغي عدم التقليل من أهمية الزراعة والحبوب لإمدادات الغذاء العالمية، كنا نود أن يتناول إطار العمل الشامل الدور الهام للبحار في إمدادات الغذاء على الصعيد العالمي، بما في ذلك الأرصدة السمكية والتهديد الحقيقي والخطير المتمثل في نفاذ تلك الأرصدة. ووفقا للتقديرات الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن ٧٥ في المائة من الأرصدة السمكية في العالم خاضعة للاستغلال أو الاستغلال المفرط. وهذا التحذير نفسه أكده التقييم الألفي للنظام الإيكولوجي حينما أعلن أن مصائد الأسماك العالمية تعمل بطريقة تتجاوز الطلب على نحو مستدام.

وفي الشهر الماضي، عقد الاجتماع التاسع للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار لمناقشة السلامة البحرية والأمن البحري. ومن القضايا الناشئة ذات الأهمية البالغة للأمن البحري التي ركزت عليها العملية التشاورية العلاقة بين المسائل الأمنية وصيد الأسماك وصيد الأسماك المفرط غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وفي سياق الأمن الغذائي، لا يمكن تجاهل صيد الأسماك المفرط وغير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ومن الأساسي في هذا الشأن تطوير نظم الإدارة الشاملة والمتكاملة للمناطق الساحلية.

وقد ظل عمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي يركز على تلبية أهداف الإغاثة من المجاعة والاحتياجات الأخرى لإمدادات الأغذية. وهناك حاجة إلى بناء منهجي ومستدام لقدرات إنتاج الغذاء وإمداداته من المنظور الاجتماعي والاقتصادي والقانوني. والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية تحث على التركيز بشكل أكبر على وجهات النظر تلك.

السيد النصر (قطر): بداية أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على مبادرته بعقد هذا الاجتماع الهام الذي

يهدف إلى تسليط الضوء على الوضع الحرج الذي يعيشه الآن فقراء العالم نتيجة أزمة نقص الغذاء العالمي وارتفاع أسعاره التي وصلت إلى مستوى يفوق طاقة الفقراء، وعلى وضع هذه المشكلة في جدول أعمال الأمم المتحدة، ودعوته إلى المجتمع الدولي لاستعراضها خلال دورة الجمعية العامة، على مستوى عال، بما في ذلك مستوى رؤساء الدول والحكومات، الذين قد يحضرون انعقاد الجمعية العام في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

كما أود أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على كلمته القيمة التي استعرض من خلالها المشكلة وأبعادها، وخطورتها الطارئة، وأوضح الطريق الأمثل إلى حلها. وهنا، أود أن أغتنم الفرصة لأهنئه على مبادرته التي أطلقها سابقا بتكوين فرقة العمل المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية والتي تهدف إلى التوصل إلى معالجة شاملة لأزمة الغذاء في العالم، وتوحيد جهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمات بريتون وودز، بغرض وضع إطار عمل محدد للتنسيق والتعاون في تنفيذه.

ولا يفوتني أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به يوم الجمعة رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن مشكلة الغذاء واقع ملموس، ذو آثار سلبية على الفقراء في الريف وفي الحضر، وذلك على نطاق البلدان النامية جميعها. هذا، وقد تزايدت أسعار السلع الغذائية بسرعة جنونية خلال الثلاث سنوات الماضية. فلقد ازدادت أسعار القمح، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ لوحده، بنسبة ١٣٠ في المائة، والذرة بنسبة ٣٠ في المائة، عن مثيلاتها في عام ٢٠٠٧. وبالرغم من أن الزيادة في أسعار الأرز كانت متوسطة خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، فإنها ارتفعت بنسبة ١٠ في المائة خلال شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٠٨، كما ازدادت مرة أخرى بنسبة ١٠ في المائة خلال شهر آذار/مارس من نفس العام. ولا تزال أسعار السلع الغذائية ترتفع بخطى واسعة في البلدان النامية، مما يتطلب عملا منسقا من قبل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، الشيء الذي حدا بسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان – كي مون، أن يحذّر من أن مشكلة نقص الغذاء في العالم قد وصلت إلى أبعاد طارئة وخطيرة. أما السيد ليونارد بيج، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فقد قال ”إن الاستجابة الفعالة للآثار المترتبة جراء ارتفاع أسعار الغذاء في العالم يجب أن تشكل أهم أولويات المجتمع الدولي، خاصة حينما تمتزج هذه الآثار بالآثار المتوقع حدوثها نتيجة لتغير المناخ“.

لقد انقضى عهد الغذاء الميسور. حيث يشهد العالم اليوم زيادات غير مسبوقة في الأسواق العالمية بالنسبة لأسعار الغذاء والغلال، وتدل تحاليل الاتجاهات على أن هذا الارتفاع سيظل مستمرا في المستقبل المنظور.

ومما لا شك فيه أن هذا الارتفاع الجنوني في أسعار السلع الغذائية، له آثاره المدمرة على أشد الناس فقرا في العالم، حيث أن سلة غذاء الفقير تشكل ما بين ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من مصروفاته اليومية. ومما يزيد الطين بلة، أنه يوجد في العالم اليوم أكثر من ٨٥٠ مليون فقير. ومن هذا المنطلق، فإن ارتفاع ثمن الغذاء في العالم يهدد بحدوث انتكاسة خطيرة للجهود المبذولة لتخفيض الفقر مما قد يؤدي إلى تأخير تحقيق هذا الهدف في الدول الفقيرة بمدة لا تقل عن عدة سنوات. كما أنه من المتوقع أن يؤدي الارتفاع الجنوني في أسعار السلع الغذائية إلى دخول حوالي ١٠٠ مليون نسمة جديدة في دائرة الفقر المدقع، منهم ما لا يقل عن ٣٩ مليونا في أفريقيا. وما يثير الشفقة أنه يوجد الآن في العالم حوالي بليوني شخص يعيشون ويعملون في مزارع صغيرة الحجم، وأن معظمهم من الفقراء الذين يكافحون للعيش على أقل من دولارين في اليوم، وأن كثيرا منهم غير قادر على

الاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الغذائية وذلك لعجزهم عن الحصول على المخصبات والبذور اللازمة لتكثيف وزيادة إنتاجهم من المحاصيل، بالإضافة إلى عجزهم عن الوصول إلى الأسواق بسبب رداءة الطرق وارتفاع أسعار النقل. وبالرغم من الارتفاع الجنوني في أسعار السلع الغذائية، فإن المزارع الصغير لا يستفيد من هذا الارتفاع، حيث أن الحاجة تفرض عليه بيع منتوجاته بأسعار متدنية، في الوقت الذي يفرض عليه واقع حاله أن يدفع أسعارا عالية لمشترياته من المواد الغذائية.

وفي رأينا، أن أسباب الأزمة مرده إلى عوامل شتى نذكر منها على سبيل المثال نقص كمية السلع الزراعية المتداولة في الأسواق العالمية وبسبب سوء الأحوال الجوية وارتفاع أسعار الوقود والتوسع الكبير في إنتاج الوقود الحيوي، بالإضافة إلى القيود المفروضة حديثا في مجالات عديدة منها مجالات التجارة الدولية.

لقد أوصى اجتماع الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وصناديقها وبرامجها الإنمائية، ومنظمات بريتون وودز المعقود في بيرن بسويسرا خلال الفترة من ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بأهمية العمل السريع لتقديم الدعم اللازم لمزارعي البلدان النامية لتأمين الحصاد المقبل.

وإننا في هذا الخصوص، نقدر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبادرته التي أطلقها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الرامية إلى تقديم الصندوق مبلغ ٢٠٠ مليون دولار بغرض تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي في العالم النامي، لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ولزيادة المتداول منها في الأسواق العالمية.

كما إننا نقدر لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، والمنظمة الدولية للتنمية الزراعية دعمهم والعمل الوثيق مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروفة بمبادرة ''نيباد''. وإن دولة قطر التي ظلت تساهم بفعالية في جهود التنمية العالمية سوف لن تألو جهدا في أن تكون شريكا فاعلا ضمن الشراكات العالمية الهادفة إلى معالجة جذرية لأزمة الغذاء في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت جلستها العامة بشأن أزمة الغذاء والطاقة العالمية. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.